تافاريز ميرابال، مينيرفا جوزيفينا، (الجمهورية الدومينيكية)

[الأصل: الإسبانية]

بيان بالمؤهلات

ترشح **الجمهورية الدومينيكية** السيدة مينو تافاريز ميرابال لانتخابها عضوا في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا لملء الشاغر الذي حصل بعد وفاة الدكتور فيليبي ميشليني (أوروغواي) في 19 نيسان/أبريل 2020 المفجعة. وتتحلى السيدة ميرابال بالأخلاق الرفيعة والقيم والموضوعية والنزاهة المطلوبة لتحقيق أهداف الصندوق الاستئماني للضحايا ومقاصده، بموجب نظام روما الأساسي، وكذلك حسب المعايير المنصوص عليها في الفقرة 1 من القرار (ICC-ASP/1/Res.7) إذ "يجب أن يتمتع المرشحون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة والقدرة على تقديم المساعدة لضحايا الجرائم الخطيرة".

إن استمرار ولاية مينو تافاريز ميرابال في الصندوق الاستئماني للضحايا سوف يسمح باستمرارية الجهود الرامية إلى تعزيز الصندوق الذي بذلته منذ انتخابها في عام 2020. ثم، كما كان الحال في عملية انتخابها، سيتم إدراج عناصر ملفها الشخصي التي تؤهلها لهذا المنصب.

مينيرفا جوزيفينا تافاريز ميرابال، والمعروفة باسم مينو، مختصة بفقه اللغة وهي أيضاً سياسية دومينيكية ذاع صيتها على الصعيدين الوطني والدولي بسبب التزامها بمبادئ الديمقراطية والعدل والدفاع عن حقوق الإنسان، والسعي لتحقيق المساواة وعدم التمييز. ولدت في عام 1956 خلال النظام الديكتاتوري لرافائيل تروهيلو، وهو من أقسى الديكتاتوريات في تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، قُتلت والدتها، منيرفا ميرابال، وكذلك خالتاها باتريا وماريا تيريزا ميرابال، الناشطات من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وقد تُرجمت الإدانة العالمية لهذه الفظائع عبر اعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة (بموجب القرار 134/54 لعام 1999) ذلك التاريخ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

إن الجرائم التي ارتكبتها الديكتاتورية ضد الإنسانية وضد آلاف الأشخاص، ومن بينهم والدتها وخالتاها ووالدها، الذي قُتل في عام 1963، حددت طبيعة العمل العام الذي ستقوم به مينو تافاريز ميرابال تجاه الأمة الدومينيكانية ومنطقة أميركا اللاتينية. فقد اتسم عملها منذ صغرها بالدفاع عن حقوق الإنسان فاستندت إلى معايير مستقلة وقدرات وحيادية تتحلى بها، ورفعت صوتها على المستويين الوطني والدولي من أجل تحقيق العدالة، واللدفاع عن حقوق جميع البشر، وخاصة النساء والفتيات والفتيان والمراهقين وجميع الفئات المهمشة تقليديا.

تم ترشيح مينو تافاريز ميرابال بدعم كامل من كل الأحزاب في مجلس نواب الأمة. وتم اقتراح اسمها استناداً إلى أدائها الجيد في المناصب التي احتلتها إذ تولت منصب نائب مستشار جمهوري لمدة أربع سنوات وكانت مُشرّعة في ثلاث فترات (2002-2006 و 2006-2010 و 2010-2016)؛ وهي ناشطة سياسية منذ مدة طويلة وأظهرت روحاً قيادية ومهارات في الاتصال والتزاماً بالادماج والتنوع، وكذلك قدرة على جمع التبرعات، وإنشاء التحالفات، وتنسيق العمل الجماعي والتفاوض مع الجهات الفاعلة والمصالح المختلفة.

ولا يمكن أن نغض النظر عن سعي مينو تافاريز ميرابال طوال 14 عاماً لتعزيز نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية والصندوق الاستئماني، وذلك من خلال عملها كمشرعة وطنية ومن ثم كعضو ولاحقاً كرئيسة شبكة "برلمانيون من أجل العمل العالمي"، وهي شبكة دولية تضم أكثر من 1400 مشرع يعملون على تعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون، وعدم التمييز، والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في 143 دولة حول العالم.

ساهمت مبادرات السيدة مينو تافاريس ميرابال التشريعية بشكل حاسم في تصديق جمهورية الدومينيكان على نظام روما الأساسي وعلى اتفاقية امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية في عاميّ 2005 و2008. كما جعلت مبادراتها التشريعية البلد يقطع أشواط كبيرة في تطبيق هذا النظام الأساسي فيما يتعلق بالحقوق الأساسية التي لحظها قانون العقوبات الدومينيكي منذ عام 2014، وفيما يتعلق بالتزامات التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وقد جرى اعتمادها في عام 2018.

ومن خلال شبكة "برلمانيون من أجل العمل العالمي" لم تألو جهداً حتى تضمن مصادقة 76 دولة على نظام روما الأساسي، ومن ثم تعزيز الطبيعة العالمية والشمولية للنظام الأساسي وترسيخ فعاليته، بالإضافة إلى إقرار القوانين التكميلية لتطبيقه في العديد من مجالس نواب العالم.

على الصعيد الدولي، وبصفتها سياسية ومدافعة عن حقوق الإنسان، تركز عملها أيضًا على الدفاع عن القيم الأساسية للإنسانية كونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطلعات ضحايا الجرائم التي نص عليها نظام روما الأساسي، مثل حظر استخدام الأسلحة، وحق المرأة في حياة خالية من العنف، وعدم التمييز على أساس الجنس أو أي نوع آخر، والحماية من جميع أشكال العنف وإلغاء عقوبة الإعدام وما شابه.

هذا التاريخ الطويل يجعل مينو تافاريس ميرابال مرشحة بامتياز للعمل في الهيئة الإدارية للصندوق الاستئماني، وهي بلا أدنى شك ستساهم في ترسيخ فعالية الصندوق وتأثيره فيما يتعلق بتطبيق معايير التعويض وتقديم المساعدة وجمع التبرعات للضحايا وكذلك في تحقيق تطلعات نظام روما الأساسي بالكامل من خلال البحث عن العدالة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وحماية ضحايا الجرائم الفظيعة التي ترتكب ضد الإنسانية.